



الهندسة

العدد 36

أكتوبر 2020

مجلة متخصصة تصدر عن غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات

صناعة المستلزمات الطبية تقهر كورونا



« الهندسية » تطالب
بتفعيل قانون المنتج المحلي

« ما يفلاش عليك » أكبر مبادرة حكومية لكسر الركود



MARAN ATHA
FOR EQUIPMENT

ماران أتا للتجهيزات



ماران أتا للتجهيزات



MARANATHA
Maran Atha
For Equipment

- خطوط الإنتاج الغذائي وماكينات التعبئة
- التبريد الصناعي
- انفاق IQF
- تطوير ورفع كفاءة المصانع والتبريد الصناعي
- (مجانا) دراسات الجدوي - رسم هندسي

تصنيع و توريد و تركيب

Maranathacompany

01222547900 - 01212333382



WWW.Maran-atha.org



محمد المهندس

رئيس غرفة الصناعات الهندسية

رأس مال الصناعة الحقيقي

أثبتت الصناعة المصرية أنها ابنة مجتمعها، حاضنة الناس، وسند البسطاء.

لقد تعرضت الصناعة المصرية لضربات قاسية وعديدة ومتنوعة خلال السنوات الأخيرة، لكنها لم تضرب يوماً في عامل أو تسارع إلى تسريح البعض - إلا فيما ندر - إيماناً منها أن العامل هو رأس مال المؤسسة، وأنه لا يمكن تحقيق تنمية صناعية حقيقية بعيداً عن تحسين الانتاجية وتحسين ظروف العمل. وإذا كانت الأزمة الأخيرة قد حولت كثير من الشركات الرابحة إلى خاسرة، وقصفت من مشروعات مستقبلية للتوسع والتصدير، وحدت من قدرات كثير من المؤسسات عن تعظيم أعمالها، إلا أنها مثلت درساً هاماً للصناعة مفاده أن العمال هم الثروة الحقيقية وأن الصناعة قد تتحمل خسائر مالية، وضياح مكاسب، وفشل صفقات، لكنها لا تتحمل أبداً خسارة عمالها. من هنا، فإننا نرى أن مد يد الدولة للصناعة لمساندتها ومساعدتها فيما تواجهه من صعاب ضرورة لازمة تتفق مع خطاب وتوجهات الحكومة والقيادة السياسية، إيماناً بأن الصناعة هي المشغل الأول في مصر، وهي أكبر دافع للضرائب، وهي مستقبل البلاد الحقيقي.

والله هو الموفق والمعين.

وأثبت رجال الصناعة الوطنيون أنهم على قدر المسؤولية المجتمعية الملقاة على عاتقهم، عندما واجهوا بصلابة وصبر، وجلد تبعات وباء كورونا المخيف وما كبدتهم من خسائر فادحة. بدأ رجال الصناعة مهتمين باستمرارية العمل، رغم الظروف الصعبة، فتكيفوا مع توقيتات الحظر وظروف تقييد الحركة خلال ذروة تفشي الوباء، ونجحوا في الحفاظ على عمالتهم واستمرار فتح بيوتهم، وهو إنجاز عظيم يحسب لهم.

لقد كانت الغرفة على مقربة من أوجاع الصناعة ومشكلاتها وشكاوى الكثير من الأعضاء، وكان من الواضح أن كافة المصانع تركز في الأساس على قضية واحدة هي الحفاظ على العمالة وقت الشدة، ما دفع كثير منها إلى دفع رواتب العمال خلال فترات توقف الانتاج، وتوفير البيئة الصالحة لعملهم في سلامة وأمان.

وكان الصناعة المصرية قد جددت قيمها المتوارثة منذ عقود والتي تركز على كون العامل شريك لا أجير، ينتمي بالفعل لمحل العمل، وهو عضو في أسرته، يعمل بحب وحرص، وعناية ويسعى دوماً للأفضل والأجود.

تيسلا تخطط للتوسع فى السيارات ذاتية القيادة



P.20



تفاصيل تحفظات شعبة
صناعة المستلزمات
الطبية على قانون 151

P.18 - 19



قروض ميسرة
للإلتزام البيئي
بحد أقصى سبعة
ملايين جنيهه

P.12



P. 09

فرص لتنمية قطاع السخانات الشمسية

تخصيص 7 مليارات جنيهه لسداد
مستحقات الدعم التصديري المتأخرة

P.11



كيف نجح إتحاد الصناعات
فى استثناء خامات انتاج
الصناعة من رسم الـ 10%

P.06

الهندسية

العدد 34

مجلة متخصصة تصدر
عن غرفة الصناعات
الهندسية باتحاد
الصناعات

رئيس مجلس الإدارة
محمد المهندس

رئيس لجنة الإعلام
م. حاتم خير

المدير التنفيذي
كامل حجازي

مستشار التحرير
مصطفى عبيد

ماكيت وإخراج
محمد رأفت

للتواصل معنا عبر
البريد الإلكتروني:
info@ceiegypt.com

قانون جديد للجمارك يحفز الصناعة والاستثمار

تحديد حد
أقصى لرسوم
الخدمات،
وتنظيم تسوية
المنازعات

تحت مسمى التخليص المسبق ليتفق مع أحكام اتفاقية تبسيط وتيسير الإجراءات الجمركية (كيوتو).

وتضمنت مواد القانون الجديد تنظيم عملية تسوية المنازعات من خلال السماح لدافعي الرسوم الجمركية بالتقدم بالطعن أمام هيئة إدارية تابعة للدولة قبل اللجوء للتحكيم، وكذلك التمييز بين المخالفات العادية وجرائم التهريب، وتغليظ عقوبة التهريب الجمركي.

وسمح القانون لموظفي مصلحة الجمارك بتبادل المعلومات والبيانات المؤمنة إلكترونياً، مع الجهات التابعة للدولة أو الجهات الخارجية المبرم بينها وبين الحكومة المصرية اتفاق أو بروتوكول معتمد يسمح بذلك، من أجل تبسيط الإجراءات الجمركية وسرعة الإفراج الجمركي.

وأشار بعض الاقتصاديين إلى أن القانون لم يتضمن وضع "قائمة بيضاء" تضم المستوردين الذين لم يثبت تورطهم في أعمال مخالفة من قبل، والتي كنا أشرنا إليها في السابق، وهي قائمة تهدف لتسريع عملية الإفراج الجمركي وتبسيط الإجراءات الجمركية بالموانئ المصرية.

لضمان عدم تراكمها في الموانئ. واستحدث أيضاً نظاماً جديداً يتيح التظلم قبل اللجوء للتحكيم لدرء تفاقم المنازعات بين أصحاب البضائع ومصصلحة الجمارك.

كما استحدثت وقف تعامل المتهم مع مصلحة الجمارك بمعرفة النيابة العامة أو المحكمة المختصة كإجراء تحفظي بناء على طلب من وزير المالية أو من يفوضه، وكذلك قرر وقف التعامل بقوة القانون (كإجراء تكميلي) ضد كل من يصدر حكم نهائي بإدانته وطوال مدة تنفيذ العقوبة معه أو لحين انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح، وذلك تحفيزاً لهم على التصالح مع مصلحة الجمارك، وسداد ما عليهم من مستحقات للخزانة العامة.

ونص القانون على تخفيض مدة الإغفاء المؤقت من الجمارك والرسوم إلى سنتين ونصف بحد أقصى بدلا من أربع سنوات.

فضلا عن تنظيم عمل مكاتب الإفراج الجمركي من خلال وضع متطلبات وقواعد ترخيص جديدة، وأيضاً عقوبات في حال حدوث مخالفات.

مع إعادة تسمية نظام الإفراج المسبق ليكون

انتهى مجلس النواب من الموافقة على قانون الجمارك الجديد، والذي اعتبرته الدوائر الاقتصادية بمثابة تحفيز حقيقي للاستثمار والتجارة خلال الفترة القادمة.

تتضمن القانون أكثر من عشر مكاسب للاستثمار مثل السماح لمستوردي المعدات الثقيلة والماكينات والبضائع الرأسمالية الأخرى بسداد الجمارك على أقساط مقابل رسم إضافي يحسب كنسبة من الرسوم الشهرية المستحقة وغير المسددة.

كما تضمن وضع حد أقصى لرسوم الخدمات التي تحصلها مصلحة الجمارك، وذلك لتصحيح الاشتراطات التي أدت إلى وجود "ثغرة تشريعية" في القانون القديم. ويشمل هذه الرسوم التي تسدد من خلال نظام النافذة الواحدة للجمارك في العديد من المطارات والموانئ.

إلى جانب تبسيط عبور البضائع بين الموانئ في مصر أو إلى الموانئ في الخارج عن طريق إعفاؤها من القوانين التي تحظر استيراد وتصدير بضائع معينة، واستحداث نظام جديد يسمح بتخزين البضائع مؤقتاً في نقاط الدخول

تصحيح مسار القانون رقم ٨٣ الخاص برسم التنمية

حالة من القلق سادت القطاع الصناعي فور صدور القانون رقم 83 لسنة 2020 بفرض رسم تنمية نسبته 10% على كثير من السلع والمنتجات، كان من بينها الحديد وخرائمه بكافة أشكاله.

اعتبر الصناع القرار بمثابة تحميل للقطاع الصناعي بأعباء كبيرة في ظل حالة من الكساد تعاني منها الأسواق نتيجة وباء كوفيد 19 المستجد، وما استتبعه من إجراءات عزل.

وعقد إتحاد الصناعات إجتماعات موسعة مع مسئولين بالمالية استعرضت الآثار المترتبة على القرار على القطاع الصناعي، ورفعت لجنة الضرائب بالاتحاد، وغرفة الصناعات الهندسية مذكرات طالبت باستثناء القطاع الصناعي من رسم التنمية خاصة أن كثير من المنشآت الصناعية لديها مستلزمات إنتاج تدخل في نطاق الحديد وخرائمه مكدسة في الموانئ.

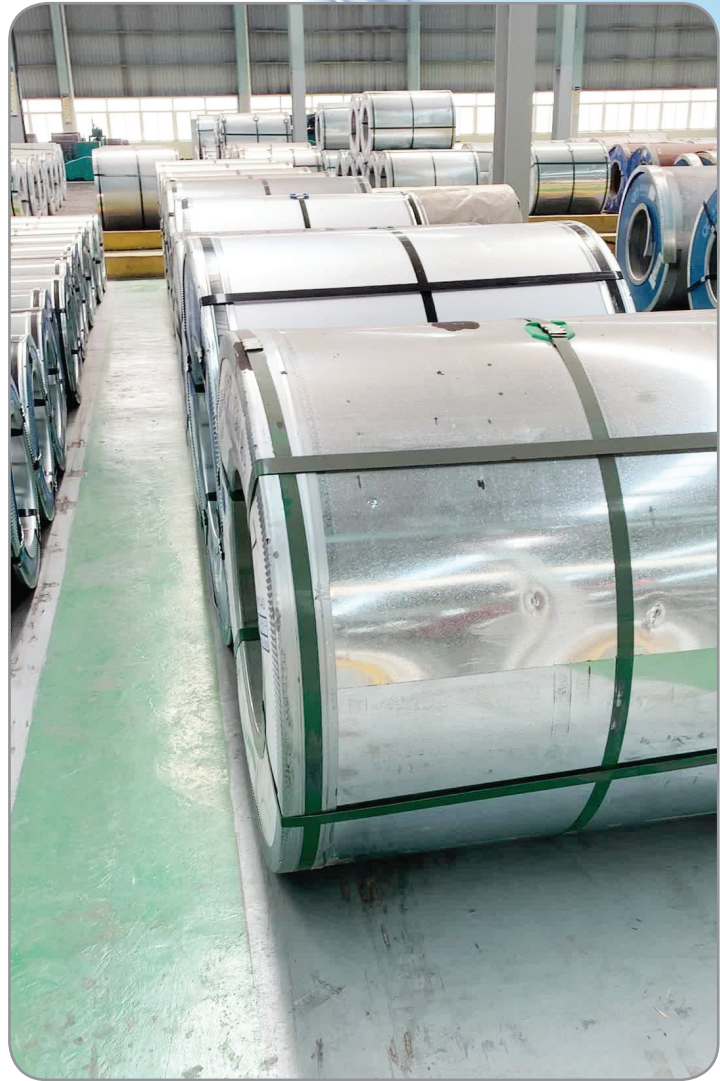
وذكرت الغرفة أن القانون أدخل في مادته الثانية جميع أنواع الحديد تامة الصنع الواردة من الخارج ما يحمل تأثيرا شديدا السلبية على تكلفة الانتاج في معظم الصناعات الهندسية المستخدمة للصاج بأنواعه. وأوضحت أن الصناعات الهندسية بشكل خاص ستكون أكبر متضرر من القرار خاصة أن الصاج يعد عنصر أساسي في صناعة الأجهزة المنزلية والأدوات الكهربائية والمعدات والماكينات وكثير من منتجات تشكيل المعادن. وأوضحت أن مساواة الصاج مع سلع ترفيهية وترفيهية مثل التبغ والدخان وطعام القطط والكلاب جاء غريبا للمجتمع الصناعي وأشارت إلى أن الانتاج المحلي للصاج بأنواعه لا يكفي الطلب الفعلي من الصناعات الهندسية كما أنه لا يتطابق مع المواصفات المطلوبة، مما يشكل ضغطا كبيرا على المصانع ويهدد بتوقف كثير منها عن الانتاج. كذلك فإن هناك خامات لا تنتج أساسا محليا مثل الصفيح الكهربائي.

وأشارت إلى أن أثر القرار سيمتد إلى باقي الصناعات الكبرى، فعلى سبيل المثال فإن صناعة العبوات والأغطية المعدنية الخاصة بتعبئة المواد الغذائية والكيماويات وأغطية العبوات الزجاجية جميعها كانت تخضع لبند جمركي صفر عند الاستيراد من الدول المتمتع باتفاقيات تجارة تفضيلية مع مصر.

وأكدت غرفة الصناعات الهندسية أن التوجه العام للدولة هو تشجيع الصناعة الوطنية والعمل على زيادة الانتاج وفتح فرص استثمار جديدة وجذب استثمارات عربية واجنبية وزيادة عدد المصانع العاملة في مجال الصناعات الغذائية من صناعات صغيرة ومتوسطة وتعميق التصنيع المحلي. ورغم ذلك فإن هذا القرار بما تضمنه من ادراج الصاج ضمن السلع الخاضعة لرسم التنمية يساهم في رفع تكلفة الانتاج بصورة كبيرة.

وقالت إن القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الصناعات الهندسية بشكل خاص واجها معوقات عديدة أثرت بالسلب على نموه وساهمت في توقف كثير من المصانع خلال الفترة الماضية، ما يدفع بالمطالبة إلى ضرورة مراجعته وتصحيح الموقف بما يصب في صالح الصناعة بكل عام.

واستجابت الحكومة رسميا لمطالبات القطاع الصناعي،



منتجات صاج تدخل في صناعة أجهزة منزلية..

كيف نجح إتحاد الصناعات
في استثناء خامات انتاج
الصناعة من رسم الـ ١٠٪





وزارة المالية توضح الخاضعين لرسم التنمية



محمد البهي رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات



محمد معيط وزير المالية.

عن توقف بعض المصانع وتشرد عمالها. وقال رئيس غرفة الصناعات الهندسية إن قطاع الصناعة مر مؤخرا بسبب جائحة كورونا بالعديد من العقبات منها كساد الأسواق وارتفاع تكلفة التمويل وقلة السيولة وتوقف التصدير، وغيرها من المشكلات العويصة، إلا أن توجه الدولة بالدعم والعمل لحل هذه المشكلات كان بمثابة قبلة الحياة لهذا القطاع.

من ناحية أخرى قدمت لجنة الضرائب باتحاد الصناعات برئاسة محمد البهي الشكر لوزارة المالية لسرعة استجابتها لمطالب الصناعة المصرية. وقال البهي إن سرعة الاستجابة دليل على التواصل والحوار الدائم والبناء بين الصناعة والحكومة. وأكد أهمية التواصل الدائم بين اتحاد الصناعات وكافة الوزارات والجهات المعنية لدعم الصناعة وتخطي كافة العراقيل أو التحديات التي قد تؤثر على نمو وإزدهار القطاع الصناعي.

مغالطات واضحة لا يصح أن تصدر عن شخصية إقتصادية تراعي مصلحة الاقتصاد الكلي، إذ أنه تغافل عمدا عن ذكر الخسائر المتوقعة في كافة الصناعات المستخدمة لخلائط الحديد نتيجة زيادة الأعباء، وتغافل عن آثارها التضخمية. كما تغافل عن مشكلة خطيرة تتمثل في عدم كفاية الانتاج الخاص بخلائط الحديد والصاج بأنواعها حاجة المصانع. إلى جانب عدم توافق منتجات الصاج المنتجة محليا مع المواصفات القياسية المطلوبة لدى الشركات الصناعية المستخدمة، ما يعني أن تطبيق القرار على مستلزمات الانتاج الصناعي كان سيهدر ثلاثة أضعاف ما يمكن تحصيله نتيجة انخفاض أرباح الشركات، وتحول بعضها إلى الخسارة وهبوط إيرادات خزينة الدولة من الضرائب.

بالإضافة إلى ما يؤدي إليه فرض رسم التنمية على الصناعة من آثار إجتماعية ناجمة

وأصدرت وزارة المالية قرارا بإستثناء خامات الانتاج المستخدمة في القطاع الصناعي من قانون رسم التنمية يمثل إنقذا لقطاع صناعي كبير يعاني من كساد حاد، ويتيح للقطاع العمل والانتاج والتصدير.

وأوضحت الغرفة في بيان لها أن قرار وزير المالية تضمن تفسيراً لقانون رسم التنمية رقم 83 لسنة 2020 والذي فرض رسم تنمية على بعض السلع، لكنه لم يقصد تحميل الصناعة بأي أعباء إضافية. وفي ظل إساءة البعض لتفسير نص القانون، وأخضاع مستلزمات الانتاج الصناعي له، فقد جاء قرار وزير المالية لتوضيح الأمر والتأكيد على إعفاء مستلزمات الانتاج الصناعي من القرار.

وأشارت الغرفة إلى أن قطاع الصناعات الهندسية يضم أكثر من تسعة آلاف منشأة يعمل فيها نصف مليون عامل، وهو أحد قطاع مغذي لكثير من القطاعات الصناعية الأخرى. وذكر البيان أن هناك نحو ثلاثة آلاف شركة تنتج الأجهزة المنزلية واللوحات الكهربائية والمنشآت المعدنية والمواسير والكابلات والسيارات المعدنية وغيرها من الصناعات المستخدمة للصاج وخلائط الحديد بأنواعه، وهي تتوجه جميعا بالشكر والتقدير للحكومة لسرعة استجابتها وتوضيح الأمر وتصحيح التوجه بما يؤكد حرص الدولة على تعميق الصناعة الوطنية ومساندتها.

وقال محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية أنه من الغريب أن تطرح بعض الشخصيات الاقتصادية انتقادات لقرار إعفاء مستلزمات الانتاج الصناعي من رسم التنمية. وأوضح أن ذلك يعبر عن مصلحة قطاع واحد من القطاعات الصناعية هو قطاع صغير من قطاعات صناعة الحديد، وهو قطاع وطني يمثل فخرا لمصر، لكن مساندة ودعمه لا يجب أن تكون أبدا على حساب باقي الصناعات.

وأشار إلى أن بعض الصحف طالعتنا برأي خبيرة إقتصادية تعمل في جمعية خاصة بصناعة الحديد، مفاده أن قرار إعفاء مستلزمات الانتاج من رسم التنمية أهدر على الدولة أكثر من مليار جنيه. وأكد محمد المهندس أن هذا الطرح يحمل



نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

« الهندسية » تطالب بتفعيل قانون المنتج المحلي

قدمت غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات مذكرة عاجلة إلى نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أكدت فيها ضرورة متابعة تجاهل كثير من الجهات الحكومية لنصوص القانون رقم 5 لسنة 2015 الخاص بتفضيل المنتج المحلي.

طبقا للمادة 9 من القانون . من رئيس هيئة التنمية الصناعية، أحد نواب رئيس مجلس الدولة، رئيس هيئة الخدمات الحكومية، وثلاثة يمثلون الجهات المعنية بوزارة التجارة والصناعة، وممثل عن بنك الاستثمار، وآخر عن التخطيط، وآخر عن الاستثمار، وممثل عن الانتاج الحربي، ورئيس اتحاد الصناعات ورئيس اتحاد الغرف التجارية واثنين من ذوي الخبرة. وحددت المادة العاشرة من القانون اختصاصات اللجنة، بينما نصت المادة الأولى على التزام الجهات الحكومية التي تسري عليها أحكام القانون بموافاة اللجنة بشروط ومواصفات الطرح او العقود التي تسري عليها أحكام القانون متى زادت القيمة عن عشرة ملايين جنيه.

الوطنية، خاصة أنها ملتزمة بالمواصفات ولها إمكانات جيدة. وقال إن السوق مازال مُتخما بمنتجات و سلع مستوردة لها بديل محلي، تحظى بدعم ومساندة حكومات بلادها، وليس من المقبول في ظل ظروف كساد ما بعد كورونا، تفضيل تلك المنتجات على المنتج المصري. وأوضح رئيس الغرفة أن كافة دول العالم تساند وتشجع صناعاتها، وأن توجه الدولة المصرية هو تعميق الصناعة وتفضيل المنتج المحلي غير أن عدم إجتماع لجنة التفضيل التي أنشأها القانون يؤدي إلى تفريغ التشريعات الداعمة للصناعة من محتواها، وتجريدها من الغرض المصدرة لتحقيقه. وتتكون لجنة تفضيل المنتج المحلي

وكشفت المذكرة أن عدد كبير من المصانع الأعضاء بالغرفة رفعوا شكاوى باستبعاد منتجاتهم من مناقصات حكومية لصالح منتجات ذات منشأ أجنبي ، ما يمثل اضعافا لسمعة الصناعة الوطنية وعدم إلتزام بالقانون. وقال محمد المهندس رئيس الغرفة أن المادة رقم 9 من القانون تنص على إنشاء لجنة باسم لجنة تفضيل المنتج المحلي تجتمع بشكل دوري ولها أمانة فنية للنظر في شكاوى ومقترحات الشركات التي تشارك في مناقصات حكومية. وذكر « المهندس» أن اللجنة المشكلة وفقا للقانون لم تجتمع منذ خمسة سنوات سوى مرة واحدة، لذا فإن تأثيرها محدود وهو ما يستلزم تحركا من وزارة الصناعة لدعم سمعة الصناعة

التنمية الصناعية تفتح أبوابها لاستقبال أي شكاوى من الصناع

وأشار إلى أن المشكلات العامة التي ناقشها الطرفان هي ارتفاع أسعار بعض الأراضي الصناعية، بجانب بعض المشكلات المتعلقة ببطء استخراج التراخيص والسجل الصناعى. وأضاف أن تلقي الشكاوى من مصدرها الرئيسي وهو المصانع تكون ذات جدوى وأثر جيد على القطاع، بعكس تقديم مشكلات عامة تواجه القطاع الصناعي بشكل عام. وكانت الغرفة قد تلقت خلال فترة الحظر بعض الشكاوى من تعطيل أعمال بعض الشركات الأعضاء لديها المتعلقة بالهيئة.

اهتمام الهيئة وكوادرها على حل أي مشكلات تواجه القطاعات الصناعية، خاصة قطاع الصناعات الهندسية باعتباره قطاعا رئيسيا. وطلبت الغرفة من أعضائها إرسال أي شكاوى أو عقبات تواجههم في التعامل مع الهيئة. وأكد رئيس الغرفة أن التواصل المباشر والدائم مع كافة الجهات الحكومية يؤدي إلى نتائج إيجابية في إزالة كثير من العقبات التي تواجه الصناعة.



محمد الزلاط

دعت الغرفة أعضائها من الشركات الصناعية إلى تجميع كافة المشكلات التي تواجهها مع هيئة التنمية الصناعية لأعداد مذكرة تفصيلية بها لمناقشتها مع الهيئة والبحث عن حلول عاجلة وعملية لها. وكانت الغرفة قد عقدت لقاء موسعا مع المهندس محمد الزلاط رئيس الهيئة الذي تولى رئاسة الهيئة خلفا للمهندس مجدي غازي، وأكد خلال الاجتماع



فرص لتنمية قطاع السخانات الشمسية

تم خلال شهر أغسطس الماضي عقد ورشة عمل خاصة بدعم الابتكار بالتعميق التصنيع المحلي للسخانات الشمسية بمصر بحضور ممثلي غرفة الصناعات الهندسية، وجهاز تنمية المشروعات، والمجلس التصديري للصناعات الهندسية، ومجلس التكنولوجيا والابتكار، ومركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف باتخاذ الصناعات. اسهدفت ورشة العمل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وتوفير الدعم الفني اللازم للمصانع وتدريب الكوادر وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، فضلا عن رفع كفاءة استخدام

المواتير الكهربائية داخل المصانع. ويمتد المشروع حتى سنة 2022 ويركز على تدريب العاملين في المصانع، ويتم تمويل المشروع من خلال قرض دوار ينظمه البنك الأهلي المصري والذي يصل إجمالي المبلغ المتاح له نحو 200 مليون دولار. وتستفيد بالقرض المنشآت المتوسطة والصغيرة التي لا تتجاوز مبيعاتها السنوية 50 مليون يورو، وتقل فيها العمالة المنتظمة عن 500 عامل.

تم خلال شهر أغسطس الماضي عقد ورشة عمل خاصة بدعم الابتكار بالتعميق التصنيع المحلي للسخانات الشمسية بمصر بحضور ممثلي غرفة الصناعات الهندسية، وجهاز تنمية المشروعات، والمجلس التصديري للصناعات الهندسية، ومجلس التكنولوجيا والابتكار، ومركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف باتخاذ الصناعات. اسهدفت ورشة العمل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وتوفير الدعم الفني اللازم للمصانع وتدريب الكوادر وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، فضلا عن رفع كفاءة استخدام

التصديرى للسلع الهندسية ينظم معرضا لأدوات المائدة



كشف المهندس شريف الصياد رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، أن المجلس ينظم معرضا متخصصا لأدوات المائدة والمطابخ يومي 29 و30 سبتمبر القادم بمشاركة مائة مشتري دولي. كما يشارك المجلس بمعرض آي اتش اس بالولايات المتحدة في دورة 2021 بعد إلغاء دورة العام الحالي بسبب تفشي وباء كورونا. وقرر المجلس تنظيم بعثتين تجاريتين للترويج للسلع الهندسية في سوقي كلا من الأردن والمغرب بمشاركة عشرة شركات لكل بعثة، غير أنه لم يتم تحديد موعد البعثتين بشكل قاطع بعد.

وقال « الصياد » أنه من المرجح أن يتحدد موعد البعثتين خلال النصف الأول من العام القادم. وكان مجلس إدارة المجلس التصديري للصناعات الهندسية قد قرر عقد اجتماعاته مرتين شهريا عبر تقنيات الاتصال عن بعد التزاما بإجراءات التباعد الاجتماعي، مع متابعة سير العمل وإجراءات التصدير وخدمات الأعضاء عبر



شريف الصياد

وأشار الصياد، إلي أن المرحلة الجديدة من « أشغل - صدر - إبتكر»، تستهدف بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة، بقطاع الصناعات الهندسية في مجالات تطوير المنتجات والابتكار وتوفير فرص التصدير بتطوير قدراتهم من خلال البرامج لفتح الأسواق لهم، مضيفاً، تلك هي خطة المجلس لدعم القدرات التصديرية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وسائل الاتصالات الحديثة. ويعمل المجلس خلال الفترة المقبلة على إطلاق المرحلة الجديدة لمبادرة « أشغل - صدر - إبتكر»، والتي أطلقها المجلس خلال 2017 بهدف زيادة قاعدة المصدريين وتمكينهم من التوسع في التصدير في الفترة المقبلة.

من قلب الصناعة

10



مصانع السيارات تدرس

إنتاج سيارات غاز طبيعي

أكد المهندس حسين مصطفى، المدير التنفيذي السابق لرابطة مصنعي السيارات، إن المصانع المصرية المنتجة للسيارات لديها القدرة على إنتاج سيارات تعمل بالغاز الطبيعي.

كانت اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء، استعرضت التصور المقترح من وزارة المالية بشأن استكمال مراحل جديدة من مشروع استبدال السيارات الملاكي القديمة المتهالكة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي.

وأضاف مصطفى أن مصانع السيارات في مصر لن تحتاج سوى لبعض التعديلات على خطوط الإنتاج الحالية لتصنيع سيارات تعمل بالغاز.

وأوضح أن الشارع المصري به نحو 5 ملايين مركبة و7 ملايين سيارة ركوب «ملاكي» منها قرابة 700 ألف سيارة أجرة، لافتاً إلى أن المذكرة التي تناقشها الحكومة في هذا الشأن تؤكد عزم الدولة على تنفيذ مشروع الإحلال.

وأشار إلى أن الهدف الأساسي من خطة الاعتماد على الغاز الطبيعي في السيارات هو الحفاظ على مكاسب الدولة من الاكتشافات الغازية الكبيرة، مؤكداً أن الإغناء من الجمارك والقيمة المضافة سيكون حافزاً لاستبدال السيارات.

وشدد المدير التنفيذي السابق لرابطة المصنعين على النفع الذي سيعود على المواطن من خلال التوفير الكبير في فاتورة تموين السيارة بالغاز بدلاً من البنزين أو السولار، بالإضافة إلى التوفير في تكلفة الصيانة.

بروتوكول تعاون لتنفيذ مبادرة شغلك في قريتك

• وقع اتحاد الصناعات، ووزارة التنمية المحلية، بروتوكول تعاون لتنفيذ مبادرة «شغلك في قريتك»، التي كان قد أطلقها الاتحاد، في أواخر عام 2017، وتهدف إلى خلق فرص عمل جديدة خاصة للشباب والمرأة في جميع القرى، وذلك في إطار مبادرة رئيس الجمهورية «حياة كريمة» للمواطنين.

ويهدف البروتوكول إلى إنشاء وتشغيل مجمعات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على أراضي في قرى محافظات مصرية يتم تحديدها وتخصيصها من جانب الإدارة المحلية لصالح مشروع «شغلك في قريتك»، وستتضمن تلك المجمعات أنشطة صناعية وتجارية وخدمية متنوعة لتحقيق فرص عمل للشباب والمرأة في القرى، وزيادة إنتاجية وتلبية جزء من احتياجات تلك القرى والمساهمة في زيادة الناتج القومي مع التركيز على الصناعات الحرفية والتراثية وكثيفة العمالة.

ويبدأ تنفيذ المرحلة الأولى في أربع محافظات هي: (المنيا والفيوم والإسماعيلية والمنوفية) بعد دراسة المجال الذي تحتاجه كل قرية، ووفقاً للكثافات السكانية ومدى توفر المواد الأولية اللازمة له، كما سيتم إعداد وتنفيذ برامج التدريب اللازمة، والتنسيق مع بعض الشركات الكبرى لإنشاء وحدات إنتاجية لها في القرى المستهدفة وكذلك للربط بين الشركات الكبرى التي تنتج منتجات يمكن أن تحقق فرص لقيام مشروعات تجارية صغيرة تقوم بالتوزيع لها على مستوى القرى، فضلاً عن أنشطة الصناعات الحرفية والمنتجات التقليدية للقرى لتعزيز الاستفادة من الموارد المحلية

دورة تدريبية للصيانة والتشغيل

نظم اتحاد الصناعات المصرية خلال يوليو الماضي دورة تدريبية عبر تقنية الفيديو تحت عنوان أنظمة الهيدروليك والفنيين العاملين في مجال التشغيل والصيانة. وقال المهندس عادل نورالدين مدير مركز التدريب إلى أن الورشة استهدفت إكساب المتدربين المعارف الفنية والمهارات العملية لعمليات تشغيل والتحكم وصيانة أنظمة ومعدات الهيدروليك بكفاءة وزيادة معدل الإنتاجية، والمحافظة على المعدات بكفاءة أكبر فترة ممكنة بتقليل معدل الأعطال وتطبيق احتياطات الأمان والسلامة والصحة المهنية. وتضمنت الدورة مقدمة في علم الهيدروليك واستخداماته، ومكونات النظام الهيدروليكي، والتعريف بالرموز الدولية للنظام الهيدروليكي، والمشغلات الهيدروليكية (الأسطوانات - الموتور الهيدروليكي)، وكذلك تشخيص أعطال دوائر الهيدروليك وعلاجها، كما يطلع المشاركون على تطبيقات لمعدات هيدروليكية مختلفة.





تخصيص ٧ مليارات جنيه لسداد مستحقات الدعم التصديري المتأخرة

ذلك الضرائب والجمارك، أو الحصول على أراضٍ صناعية. وبدأ تنفيذ هذه السياسات بالتزامن مع إطلاق البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات بقيمة 6 مليارات جنيه، والذي يتضمن كذلك نمودجا مختلطا لدفع المستحقات. وتعهدت الحكومة في وقت سابق بصرف 30% لكل مستحق من صندوق تنمية الصادرات خلال العام المالي الحالي بحد أدنى 5 ملايين جنيه.

إلى 6 مليارات جنيه من الأعباء التصديرية المتأخرة لـ 1667 شركة خلال العام المالي الماضي 2020/2019 وبدأ الصندوق سداد المستحقات المتأخرة لديه للمصدرين ضمن برنامج المساندة التصديرية القديم منذ سبتمبر الماضي. ويحق للمصدرين الحصول على ما يصل إلى 40% من مستحقاتهم نقداً، على أن يتسلموا المبالغ المتبقية من خلال خصم التزاماتهم لدى وزارة المالية بما في

خصصت الحكومة ما يقرب من 7 مليارات جنيه في موازنة العام المالي الحالي 2021/2020 لصندوق تنمية الصادرات، لسداد المستحقات المتراكمة منذ 2012 للشركات المصدرة. وتقوم وزارة المالية بتحويل 600 مليون جنيه شهريا لصندوق تنمية الصادرات لصرف مستحقات الشركات لضخها في خطوط إنتاج جديدة أو تنفيذ توسعات بمشروعاتهم القائمة. وصرف صندوق تنمية الصادرات ما يصل



المهندس بهاء ديمتري

فريش تدرس انشاء مدرسة تكنولوجية في العاشر من رمضان

التطبيقية أحدث أنظمة التعليم الفني القائمة على تنمية المهارات التكنولوجية والدراسية لطالب التعليم الفني عن طريق إقامة مدارس حديثة نظيفة تشجع الطالب على التواجد في المدرسة وإخراج برامج مناهج معدة خصيصاً لأنماط الصناعة مثل الحديد والصلب وتشكيل المعادن والالكترونيات الصناعية والعديد من المناهج التي يتم اعدادها بالتعاون بين القطاع الصناعي والحكومة.

التقى وفد يمثل برنامج «وين» بالمهندس بهاء ديمتري نائب رئيس شركة «فريش» للتطوير والتدريب لبحث إقامة مدرسة تكنولوجية تطبيقية في مدينة العاشر من رمضان لخدمة المجتمع الصناعي. جدير بالذكر أن هذا المشروع يأتي في إطار المسؤولية المجتمعية للقطاع الصناعي الهندسي ممثل في شركة فريش للأجهزة الكهربائية. وتشكل المدارس التكنولوجية

قروض ميسرة للإلتزام البيئي بحد أقصى سبعة ملايين جنيه

أعلن مكتب الإلتزام البيئي باتحاد الصناعات عن إتاحة قروض ميسرة تصل إلى 7 ملايين جنيه للمنشأة بفائدة لا تتجاوز 3.5% سنويا، بشرط استخدام القروض في نقل تكنولوجيات صديقة للبيئة.

وأكد الدكتور شريف الجبلي رئيس لجنة تسيير مكتب الإلتزام البيئي أن الزيادات المتتالية في أسعار الطاقة نتيجة رفع دعم الوقود والمطابق وفق جدول زمني يمتد من 2014 إلى 2022 يحفز الشركات الصناعية على ضرورة استحداث تكنولوجيات تحسين الطاقة وتوفيرها.

وتشير دراسات المكتب إلى أن الوفر المالي المتحقق للمنشآت الصناعية المستخدمة لقروض الإلتزام البيئي يغطي قيمة القرض خلال سنوات السداد.

فضلا عن العائد البيئي المتحقق والمتمثل في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين جودة الهواء مما سيمثل خطوة إيجابية ومؤثرة لقطاع الصناعة بما يتواءم مع التزامات مصر بهذا الخصوص.

وأوضح «الجبلي» أن مكتب الإلتزام البيئي والتنمية المستدامة يقوم بتنفيذ برامج مراجعات للطاقة وإعداد دراسات لبحث سبل ترشيدها، دراسات عملية مدعومة بقروض ميسرة تصل إلى 7 مليون جنيه وبمصاريف إدارية 3.5% تسدد على 5 سنوات، متضمنة سنة سماح وفقا للدراسة الفنية المقترحة وبالتعاون مع جهاز شئون البيئة والبنوك المشاركة، لتيسير التطبيق الفعلي لنتائج الدراسات التي تساعد الشركات على مواجهة الزيادة في الأسعار وخفض تكلفة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية عن طريق خفض تكلفة الطاقة المستهلكة.



د. شريف الجبلي



مى حلمى مديرا تنفيذيا للتصديرى للصناعات الهندسية

الصناعة والتجارة والوزير نيفين جامع، والتي تولى أهمية كبيرة لقطاع التصدير، بوصفه أحد أهم الملفات التي تعمل عليها الحكومة حاليا. وأوضح أن زيادة الصادرات يتطلب حلول جديدة تهدف في المقام الأول لخفض التكاليف النهائية للمنتج المصدر، وهو ما سينعكس على الطلب الخارجي على المنتجات، مشيرا إلى ضرورة الاعتماد على إيجاد أسواق جديدة للمنتجات المصدرة، وعدم الاعتماد فقط على الأسواق التقليدية وهذا ما نسعى له خلال الفترة المقبلة.

المساهمة في العملية التصديرية. وأكد المجلس، أن المرحلة المقبلة تشهد أيضا العمل على ملف استقطاب شركات أجنبية للعمل في مصر، وذلك كدعم لملف الاستثمار الأجنبي في البلاد، والمساهمة في ارتفاع حصيلة التصدير بالنسبة للقطاع الهندسي، وهو ما ينعكس بالإيجاب على إجمالي حصيلة الصادرات المصرية.

من جانبه، قال المهندس شريف الصياد رئيس مجلس الصناعات الهندسية، إن تحقيق خطة الارتقاء بالصادرات تأتي على رأس أولويات المجلس، مع التنسيق الدائم مع وزارة

قرر المجلس التصديرى للصناعات الهندسية، تعيين مى حلمى مديرا تنفيذيا للمجلس، وذلك في إطار تحديث آليات عمل المجلس في المرحلة المقبلة، وضخ دماء جديدة قادرة على تحقيق خطط ورؤى المجلس التي تستهدف في المقام الأول زيادة الصادرات المصرية، وتحقيق رؤية وزارة الصناعة والتجارة للارتقاء بالمنظومة التصديرية وفق خطة عمل المجلس في دورته الحالية، والتي تركز على عناصر رئيسية وهى: زيادة عدد الشركات المصدرة بالقطاع، وتقديم الدعم للشركات الصغيرة لتدخل في مصاف الشركات المصدرة، بحيث الارتقاء بعدد الشركات



MAG Group

1988

Eng.Maged Fouad

m a g

NOVOVENT EGYPT
Experts in Ventilation



ECAS

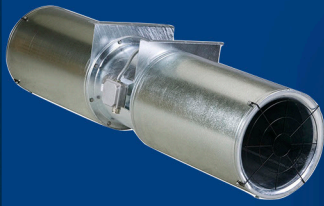
ماج جروب مجموعة شركات متخصصة في مجال التكييف ومعداته و أنظمة التهوية وحلولها منذ عام ١٩٨٨

الوكيل الوحيد والحصري بمصر لمجموعة شركات عالمية إسبانية مثل (S&P) و إيطالية مثل FERRARI و VIP

نوفونت إيجيبت: تأسست شركة نوفونت إيجيبت عام ١٩٩٥ بواسطة المهندس / ماجد فؤاد و المهندس / على جمعه وهي شركة متخصصة في مجال أنظمة وحلول التهوية للمجالات الصناعية والتجارية والمنزلية وكذلك معدات التكييف

المصرية لأنظمة الهواء: تقع الشركة المصرية لأنظمة الهواء في مدينة برج العرب بالإسكندرية ، مصر. وقد تم تأسيسها عام ٢٠٠٠ بواسطة المهندس / ماجد فؤاد و المهندس / على جمعه الذين بدأوا في تصنيع وحدات مناولة الهواء طبقا للإستخدامات المختلفة سواء كانت وحدات مناولة عادية أووحدات ذات مواصفات خاصة Hygiene

Some of our Products



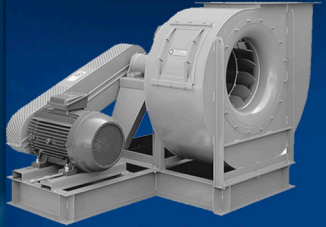
Axial Jet Fans



Air Handling Units



Centrifugal Jet Fans



Centrifugal Belt Drive Fans



Plate Fans



Industrial Air Curtains

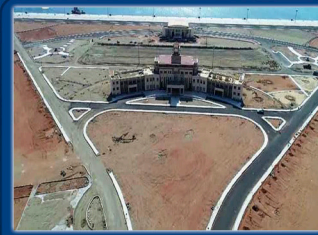


Round Sound Attenuator



Sand Trap

Some of our Mega Projects



قاعدة برئيس العسكرية



الكيان العسكري



مجلس الوزراء بالعاصمة الادارية



قصر الرئاسة بالعلمين الجديدة



مجلس النواب بالعاصمة الادارية



فندق الماسة بالعلمين



البنك المركزي بالعاصمة الادارية



الجامعة اليابانية ببرج العرب

www.mag-group.com.eg



f Mag Group

01222998659 - 01122232020

Villa 19 El Nakhil St , Mohandessin,Cairo

« ما يغلّاش عليك » أكبر مبادرة حكومية لكسر الركود



الصناعات الهندسية تقود موسم تشجيع المنتج المحلي بمشاركة بنوك وهيئات عامة

بأسعار فائدة مخفضة بالتعاون مع بعض البنوك المصرية وشركات التمويل الاستهلاكي، حيث تتيح لعملاء بطاقات الائتمان التسييط على فترة من ١٢ وحتى ٢٤ شهراً بحد أدنى ٥٠٠ جنيه.

وتشارك في المبادرة ٥ بنوك، هي: الأهلي، ومصر، والقاهرة، والتجاري الدولي، وبنك ناصر الاجتماعي، أما الشركات فهي «فاليو» للتمويل الاستهلاكي، و«أمان» للخدمات المالية. وتتيح المبادرة الشراء الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني

“WWW.MOBADRA.GOV.EG”

ووفقاً لخبراء الاقتصاد، فمن المتوقع أن تدعم مبادرة «ما يغلّاش عليك»، مبيعات الشركات في السوق المحلية خاصة في ظل هدوء الطلب جراء أزمة كورونا.

وشهدت الأسابيع الأولى لانطلاق المبادرة إقبالا كبيرا من الجمهور والشركات للإستفادة بالعروض الترويجية والمخفضة للأسعار التي تتضمنها المبادرة.

وأتاح المبادرة تسهيلات إئتمانية بما يتراوح بين ٥ آلاف ومئة ألف جنيه لشراء سلع منزلية وأجهزة ومنتجات ضمن إطار المبادرة وسداد القيمة على ٢٤ شهرا. ويبلغ سعر الفائدة بالنسبة للتسهيلات الخاصة بالمبادرة نحو ٠,٧٦%.

وطبقا لغرفة الصناعات الهندسية فإن القطاع المعنية به الغرفة يمثل أكثر من ٧٠% من المنتجات الداخلة ضمن المبادرة.

وتبلغ نسبة الخصم المقدمة للجمهور في المتوسط نحو ٢٠% ويمكن لأصحاب البطاقات التموينية الحصول على خصومات إضافية تصل إلى ٣٠%. كما وضعت وزارة التموين عدة شروط لنزول مبالغ الدعم إلى بطاقة التموين والتي ستكون متاحة لأصحاب البطاقات التموينية والبالغ عددها ٢٢ مليون، وتخدم أكثر من ٧٠ مليون مواطن، شرط أن تكون البطاقة صالحة وليست موقوفة، وألا تكون البطاقة تالفة أو تم فقدانها.

كما خصصت وزارة المالية كمولد سنتر برقم ١٥٢٥٥ لتلقي استفسارات وشكاوى المواطنين بشأن المنتجات المعروضة ضمن مبادرة ميغلّاش عليك، سيعمل على مدار ٢٤ ساعة لتحقيق أعلى قدر من التواصل بين أطراف المنظومة لضمان النجاح.

وتسمح المبادرة بالبيع بالتسييط من خلال توفير تمويل للسك

كساد عام مُنيت به الصناعة الوطنية بعد تفشي وباء كورونا، دفع الدولة المصرية بكافة أجهزتها لطرح حلول خارج الصندوق لاعادة تنشيط السوق مرة أخرى.

من هنا ولدت فكرة «ما يغلّاش عليك» أكبر مبادرة حكومية لتشجيع الصناعة المحلية تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية. أطلقت الحكومة المبادرة لبضعة أشهر بهدف تحفيز الاستهلاك ودعم وتشجيع المنتج المحلي، من خلال طرح منتجات بأسعار مخفضة وبالإشتراك مع شركات وتجار وبنوك عديدة. ويجري خلال المبادرة إضافة دعم مادي على بطاقات التموين، وعرض عدد من السلع بأسعار مخفضة.

وشهدت المبادرة توفير عدد من الامتيازات لتشجيع المواطنين على الشراء من بينها: تقديم حزمة من الخصومات لنحو ٤٢٣١ منتجات بمشاركة ١١٧٨ شركة تجارية متنوعة بين تجارة وإنتاج الأجهزة الكهربائية والمنزلية والهواتف المحمولة والأثاث، وغيرها من السلع.



محمد المهندس



قطاع الأجهزة المنزلية أكبر القطاعات استفادة وتوقعات بحد المبادرة خلال 2021



محمد السويدي

ويمكن لأصحاب البطاقات التموينية الاستفادة من المبالغ المتبقية وغير المستخدمة من الدعم الشهري للسلع التموينية، وذلك بإضافتها إلى رصيدهم بمبادرة ما يغلاش عليك، ويمكن لأصحاب البطاقات التموينية الشراء بهذه المبالغ أي من السلع المعمرة وغير المعمرة المعروضة بمنافذ البيع.

وشهد الموقع الإلكتروني للمبادرة إقبالا ملحوظا من المواطنين، فيما بلغ عدد أصناف السلع المعمرة وغير المعمرة نحو ٦٥ ألفا، يجري بيعها من خلال ١٦٣١ منفذ على مستوى الجمهورية منذ إطلاق المبادرة في يوليو الماضي، حسبما صرح به إيهاب أبو عيش، نائب الوزير لشئون الخزانة العامة.

ومن المقرر أن تستمر المبادرة حتى يناير ٢٠٢١، وقد تمدد إلى ما بعد ذلك خلال ٢٠٢١ في حال نجاحها.



محمد خميس

فرص عمل جديدة. ورأى المهندس بهاء ديمتري رئيس لجنة المعارض بالغرفة الهندسية أن المبادرة جيدة، ومهمة لكن هناك حاجة لحوار دائم ومتصل بين الشركات المستفيدة والأجهزة المعنية بتنفيذ المبادرة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها. وشهدت المبادرات بعض التعديلات التي صبت في صالح دعمها واستمرارها مثل زيادة نسبة الخصم الخاص بالبطاقات التموينية ليصبح ١٤% بدلا من ١٠%، عند شراء السلع الاستلاكية ضمن المبادرة. وقال محمد معيط وزير المالية إن ذلك الخصم ينطبق فقط على الحالات التي تكون فيها الخصومات المقررة من التجار والمصنعين للمواطنين أكثر من ١٥% لأي سلعة، فيما سيكون دعم الخزانة العامة لأصحاب البطاقات التموينية عبارة عن خصم بمقدار ١٠% إذا كانت تخفيضات التجار والمصنعين للسلعة تساوي أو أقل من ١٥%.

كما تضمنت تخفيضات سريعة خاصة للجمهور تحفيزا له على شراء السلع المصنعة محليا، وتستمر لمدة ثلاثة شهور، وتم تدشين موقع إلكتروني للمبادرة يضم كافة الشركات المشاركة وعروضها السريعة.

وكشف اقتصاديون ومستثمرون أن الأيام الأولى للمبادرة شهدت ارتفاعا واضحا في المبيعات، خاصة في قطاع الأجهزة المنزلية بعد فترة كساد طويلة نتيجة وباء كورونا.

وأشار المهندس محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية إلى أن المبادرة ساهمت في تحريك الأسواق وتنشيطها وزيادة الطلب على المنتج المحلي بما يساعد الشركات على تحقيق معدل دوران أعلى خاصة في ظل ما واجهته الأسواق خلال الفترة الماضية بسبب الاجراءات الاحترازية للحد من فيروس كورونا.

وقال إن غرفة الصناعات الهندسية على وجه الخصوص بذلت جهودا عظيمة للاستفادة من المبادرة وهو ما ظهر جليا في أعداد المشاركين فيها من الغرفة.

وأكد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية ان المبادرة ساهمت في تشغيل الأسواق وإعادة الرواج نسبيا إليها مرة أخرى بعد فترة من الكساد، كما أعادت الاعتبار للصناعة المحلية باعتبارها صناعة واعدة وقادرة على تلبية احتياجات جمهور المستهلكين في مصر.

وقال محمد خميس شعبان رئيس مستثمري ٦ أكتوبر إن المبادرة جاءت في توقيت مناسب بعد فترة كساد نسبي وتراجع للمبيعات في معظم القطاعات السلعية نتيجة وباء كورونا المستجد، وأنها أعادت معدلات تشغيل الصناعة بشكل جيد. وأكد محمد البهي رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية أننا في حاجة ماسة لتغيير ثقافة المستهلك بما يوجهه للعودة لصناعة وطنه ما يساهم في تشغيل الاقتصاد مرة أخرى وتوليد



صناعة المستلزمات الطبية تقهر كورونا

أن تقوم باهداء بعض المستلزمات للدول الأخرى. ويمكن القول أن صناعة المستلزمات والأجهزة الطبية، حققت في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة تقدما مذهلا، جعلها تصل بمنتجاتها إلى كثير من الأسواق العالمية، وطبقا لشعبة صناعة المستلزمات الطبية، فإن حجم السوق في مصر يتجاوز نحو مليار دولارا سنويا.

أثبتت الصناعة المصرية قدرتها على الصمود في وجه التحديات والصعاب، ونجحت صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية بامتياز خلال أزمة وباء كوفيد ١٩ التي ضربت الصناعة والتجارة على السواء. استطاع قطاع صناعة المستلزمات الطبية في مصر أن يثبت حضوره القوي خلال الأزمة وحقق وفرة في المعروض من المستلزمات الطبية الوقائية، ما دفع مصر

الصناعة الوطنية ترفع قدراتها خلال الجائحة وتلبى احتياجات البلاد

وتشير أرقام الشعبة إلى أن هناك نحو ٣٣٠ مصنعا مسجلا يعمل في القطاع باستثمارات تصل إلى نحو ٤ مليارات جنيه. ويؤكد الدكتور شريف عزت رئيس الشعبة أن القطاع قادر على جذب استثمارات بعشرات المليارات، سواء في تعزيز الصناعات القائمة بالفعل مثل فلاتر الكلى، أو غيرها من المستلزمات مثل الخيوط الجراحية والشرائح العظمية والمستهلكات الطبية وعلى رأسها الكمادات.

ويرى أن مصر ما زالت تحتاج إلى مصانع في مجالات أكياس الدم والمواد التشخيصية للتحاليل الطبية للبكتريا والفيروسات ومصانع معالجة النفايات الطبية.

ويشير إلى أن القطاع يعاني من مشكلات عديدة تبدأ من تعدد الجهات التي يتم التعامل معها وتشابكها فضلا عن القوانين غير المنتظمة والمشوهة للصناعة والتصدير، ولكن تم إصدار القرار ١٥١ لسنة ٢٠١٩ الخاص بإنشاء هيئة الدواء وتم إسناد إنتاج وخامات مصانع الأجهزة الطبية إليها، رغم عدم اختصاصها بهذا الشأن وعدم وجود علاقة بين تصنيع الدواء والأجهزة والمستلزمات الطبية بما يجعل القرار غير دستوري وتم رفع شكوى للمسئولين لاتخاذ إجراءات تصحيح الوضع والذي يهدد ٩٠٪ من المصانع بالإغلاق.

وتابع أن القطاع يواجه أيضا مشاكل في استيراد الخامات خاصة وأن كافة العمليات والإجراءات الخاصة به يخضع لقرارات مسبقة لهيئة الدواء بما يعرض الشركات لغرامات التأخير والأرضيات الأمر الذي ينعكس على الأسعار، وبالتالي على الانتاج والتصدير والاستثمار بأكمله.

ورغم ذلك فقد نجح القطاع خلال أزمة كوفيد في توفير مستلزمات طبية ضرورية ساهمت في خفض حالات الإصابات، ولبت طلبا متزايدا داخل السوق المصري.

ويكشف عماد لويس، نائب رئيس شعبة الأجهزة والمستلزمات الطبية بغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، أنه حدث توسع في الانتاج لمواجهة الأزمة، وتم ضخ استثمارات كبيرة ما ساعد في زيادة الانتاج وتوافر المنتجات.

ويؤكد أن لقطاع الخاص كان عليه لعب دورا عظيما في زيادة الانتاج بنسبة تتراوح من ٧٥ إلى ٩٩٪.

علاوة على مساندة وزارة التجارة والصناعة ودعمها للمصانع، ما ساعد على تنمية القطاع وإنجاحه خلال ذلك الوقت العصيب.

ويشير لويس إلى أن مصر كانت قبل جائحة كورونا. تستورد ٩٥٪ من استهلاكها من الكمادات، بينما السوق حاليا يشهد حالة





مطلوب دعم حقيقي للصناعة ومواجهة حاسمة لمنتجات بئر السلم



عماد لويس

وتوقع لويس حال الغاء قرار منع التصدير أن يحدث ارتفاع كبير جدا في الصادرات، خصوصا أن القطاع يمتلك فرصا تصديرية مهمة وهائلة، نظرا لإرتفاع الطلب العالمي. كما أن مصر من الدول التي لديها مؤهلات قوية في مجال المستلزمات الطبية، سواء مصانع أو عمالة. ويلفت إلى أن مصر سيكون لها شأن كبير بعد انتهاء أزمة كورونا، وسينظر العالم إلى الدولة المصرية نظرة مختلفة، مؤكدا الدور المهم الذي تلعبه مصر عالمياً من خلال تصدير بعض المستلزمات الطبية إلى دول أخرى خلال الأزمة.



شريف عزت

أوقات طويلة للحصول عليها. ويدعو لويس إلى أن يكون هناك دور كبير لاتحاد الصناعات لتطوير وتأهيل الشركات ورفع الخبرات لهم، اتمنى ان تحتل مصر مركزا متقدما في هذا القطاع الحيوى. ويتمنى من الدولة مساندة الشركات المحترمة الوطنية بكل الإمكانيات لرفع قيمتها أكثر وأكثر. كذلك فلا بد أن تحوز المنتجات المصرية الجيدة على نصيب كبير فى المناقصات الحكومية والممثلة حاليا فى هيئة الشراء الموحد لى تستمر هذه الشركات تعمل وتتطور وتفتح مجالات اخرى وتزيد من فرص العمل.

من الإكتفاء الذاتي ، حيث شهدت مصر انشاء العديد من المصانع كما أن هناك نحو من ١٠ الي ١٢ شركة مستلزمات رسمية توسعت فى انتاج الكمادات، بخلاف شركات التجميل توسعت فى انتاج المطهرات.

ويؤكد نائب رئيس شعبة المستلزمات الطبية أن القطاع يواجه بعض التحديات مثل التأخيرات والتعقيدات التي تقابل المصانع الرسمية فى الجمارك خاصة تأخير الافراج عن شحنات الخامات والمكينات، في الوقت الذي يشهد فيه القطاع التجاري تيسيرات فى الافراج عن السلع. ويتابع قائلا: إن وجود منتجات بيرسلم المقلدة لعلامات الشركات الكبرى يمثل مشكلة كبيرة أضرت فى الاساس الشركات الرسمية وتم توجيه الاتهامات للشركات الرسمية بأنها قدمت منتجات رديئة أدت الي زيادة الحالات.

والصحيح أن مثل هذه الورش والأماكن هى السبب الأساسى فى تقديم منتجات غير مطابقة للمواصفات، وكان يجب على الجهات الرقابية التي كانت تقوم بالتفتيش على الشركات الرسمية أن تمارس الرقابة والتفتيش على ورش بير السلم التي غابت عنها عين الرقابة ما ساهم فى اغراقها السوق بمنتجات رديئة.

ويؤكد أن الشركات الرسمية قدمت منتجات طبقا للمواصفات العالمية وقامت بدور وطنى كبير فى هذه الازمة ولا زالت حتى الان

ويضيف قائلا: أحلامي للقطاع كثيرة، أتمنى أن يكون له اب شرعي واحد بمعنى اوضح نحن نتبع وزارة الصناعة نظرا لطبيعة الصناعة والمنتجات. كما يتمنى أن تكون هناك شهادة جودة مصرية يعترف بها من جميع الجهات المعنية، ولا تعتمد فقط على الشهادات الدولية والتي تكبد الشركات مبالغ طائلة ويتم استهلاك

رأت الشعبة أن نص القانون يؤدي إلى انحسار الاستثمارات المحلية وهروب رؤوس الأموال الأجنبية وإحباط مجهودات السيد الرئيس والحكومة في تنشيط ودعم الصناعات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية خصوصا في هذه الصناعة الاستراتيجية كنتيجة حتمية .

تفاصيل تحفظات شعبة صناعة المستلزمات الطبية على قانون ١٥١ الخاص بهيئة الشراء الموحد



أجهزة تنفس صناعي

تم تشكيل لجنه بمعرفه وزير الصحة الأسبق الدكتور أحمد عماد و برئاسة الدكتور ماهر الدماطي و أشترط اتفاق الصناعات والصيدلانية و صناعة الأجهزة الطبية (الغير صيدليه) لتفعيل توصياتها ولكن تعارضت المصالح لرغبة نقابة الصيادلة الاستحواذ علي تلك الصناعة الغير دوائية (كهدف فنوي) بخلاف كاهه المرجعيات و النظم الدولية والأوروبية. (التي تمثل النظام المتبني من وزاره الصحة المصرية) و صدر القانون ولانحته التنفيذية مخيبا لهذه الآمال نظرا للتغافل المتمعد عن دعوة قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية والذي يمثل أكثر من ١٠٠ مصنع واستغلال لوجود شعبة أخرى (غير فاعلة) للمستلزمات بغرفة الدواء . وتتلخص أهم النقاط الخلافية في النقاط الآتية:

أعدت شعبة صناعة المستلزمات الطبية تقريرا مفصلا حول رؤيتها بشأن تعديلات القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩ الخاص بقانون إنشاء هيئة الشراء الموحد. أكدت الشعبة أن صناعة ومصانع الأجهزة والمستلزمات الطبية والكواشف المعملية في مصر تعاني نظرا لحدائتها النسبية . وأوضحت المذكورة أن الإصرار على تطبيق القانون بشكله الحالي لا يحد فقط من قدرة صاحب المنشأة (الغير صيدلي) علي ادارة منشأته حتى في حالة تصنيع سرير للمرض، وإنما يؤدي أيضا إلى معاناة شديدة للمصنعين القائمين ومنع الي حد كبير توسعهم واعاقه أي استثمار جديد في هذه الصناعة الاستراتيجية . لقد تنفس القطاع والمصانع الصعداء مع بداية إنشاء هيئة الدواء المصرية آملين في ان يتم وضع قانون طبقا للقوانين والمرجعيات الدولية.

الشعبة تؤكد:
استمرار هذا الوضع
يهدد بإغلاق
معظم المصانع



الدواء وصناعة

الأجهزة الطبية والكواشف

عن طريق استخدام مفردات خاطئة وغير معمول بها في جميع النظم العالمية لإخضاع مصانع الأجهزة الطبية والكواشف لقوانين مصانع المستلزمات الصيدلانية (الأدوية) مما يهدد وجود هذه الصناعة كذلك يلاحظ توسيع قاعدة الهيمنة الصيدلانية في الإدارة والرقابة لتشمل مصانع الأجهزة والمستلزمات الطبية والكواشف العملية دون سند علمي أو مرجعي أو قانوني. فضلا عن فرض اشتراطات ورسوم هائلة لا تتناسب مع طبيعة صناعة الأجهزة الطبية والكواشف العملية بالقياس بصناعة الدواء. وأوصت الشعبة في مذكرتها بضرورة التوافق مع توجهات الدولة في انتاج المنهج العلمي وتطبيق أحدث النظم العالمية في جميع المجالات وتوفير المناخ الاستثماري الذي يتيح توسيع القاعدة الصناعية وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والدولية خاصة في هذا القطاع الاستراتيجي الهام لتوفير منتج آمن وفعال للمواطنين والتوسع في التصدير وخلق مزيد من فرص العمل لأبناء الوطن. ورأت ضرورة إعادة النظر في القانون المشار إليه أو الأبقاء على قانون هيئة الدواء كقانون منظم للصناعات الدوائية فقط وإصدار قانون خاص بهيئة منفصلة لتنظيم صناعة وتداول الأجهزة والمستلزمات الطبية والكيمائيات التشخيصية تمشيا مع القوانين الدولية (أسوة بالاتحاد الأوروبي).

وأوصت بالعمل على تدارك ما جاء بالقانون من عوار ليصبح قابل للتطبيق على صناعة الأجهزة الطبية والكواشف العملية من خلال تشكيل إدارة منفصلة للصناعات الطبية تتبع هيئة الدواء بقانون ولائحة تنفيذية منفصلين تتناسب مع التجارب المنبثقة منها المعايير الدولية لهذه الصناعة.

كما أوصت بإعادة النظر في شكل الهيئة العليا للدواء لتضم السيد وزير الصناعة وإعادة النظر في تشكيل مجلس إدارة هيئة الدواء والهيكل التنظيمي لهيئة الدواء لتضم متخصصين في الأجهزة والمستلزمات الطبية والكواشف العملية.

الأجهزة

الطبية والكواشف

المعملية

مؤسسات صيدلانية لكي تصبح خاضعة قانونا وإشرافيا لهيئة الدواء وهو ما يعتبر مخالفا للقوانين والمرجعيات الدولية وحتى لكل مما جاء في القوانين الأخرى.

وقالت الشعبة إن استمرار هذا الوضع يهدد بإغلاق معظم المصانع أو انكماشها الي حد كبير في الوقت الذي ظهر جليا فيه أهميتها الاستراتيجية واحتياج الشديد لها محليا ودوليا.

فالخلط واضح بين المنشآت الصيدلانية ومصانع الأجهزة المنزلية. وتساءلت المذكرة عن الأساس العلمي أو القانوني أو المرجعية الدولية التي تتيح اعتبار معامل ومراكز إجراء الدراسات اللازمة لضمان جودة وفاعلية ومأمونية الأجهزة والمستلزمات الطبية والكواشف العملية منشآت صيدلانية. وأوضحت أن كل مصنع للأجهزة والمستلزمات الطبية يحتوي على معمل داخلي لضمان جودة وفاعلية ومأمونية الجهاز أو الكواشف التي ينتجها فهل سيعتبر مؤسسة صيدلانية أخرى تستلزم صيدلي آخر لإدارتها حتى لو كان هذا المصنع ينتج جهاز تنفس صناعي أو سرير طبي أو جهاز رسم قلب أو البرمجيات الطبية. وللأسف فإن هذا النهج مخالف لكل القوانين والنظم العالمية أو حتى لتعريف المنشآت الصيدلانية.

وفي نفس السياق فقد سارت اللائحة التنفيذية على نذ نفس النهج من خلط بين المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية، وفرض نفس الرسوم على النشاطين مع الفارق الرهيب بين حجم أعمال ونسبة الربح لكل من هذه الأنشطة مما يهدد قطاع صناعة الأجهزة الطبية والكواشف العملية بالانهيار التام.

ورأت الشعبة أن نص القانون يؤدي إلى انحسار الاستثمارات المحلية وهروب رؤوس الأموال الأجنبية وإحباط مجهودات السيد الرئيس والحكومة في تنشيط ودعم الصناعات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية خصوصا في هذه الصناعة الاستراتيجية كنتيجة حتمية. وهناك الخلط العمدي أو العسوي لصناعة

- غياب تعريفات واستمرار تعمد عدم الفصل بين الصناعات الدوائية (الصيدلية) والصناعات الغير دوائية

(الأجهزة الطبية والكواشف المعملية) وما يعقبه من السلبيات المهددة لهذه الصناعة الاستراتيجية

- استحداث مصطلح المستحضر الطبي لطمس هوية المستحضر الصيدلي ودمجه بالمستلزم الطبي

- إدراج معامل ومراكز إجراء الدراسات اللازمة لضمان جودة وفاعلية ومأمونية المستحضرات والمستلزمات الطبية الي تعريف المؤسسات الصيدلانية في اللائحة التنفيذية للقانون.

- إغفال تام لذكر المواصفات الأوروبية التي تعمل بها جميع مصانع الأجهزة الطبية والكواشف العملية تحت رقابة وزارة الصحة منذ عشرين عاما.

وظهرت اللائحة التنفيذية للقانون تحمل فقط تعريفا للمنشآت الصيدلانية كالاتي:

مادة تعتبر مؤسسات صيدلانية في تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة ومصانع المستحضرات والصيدلية ومخازن الأدوية ومستودعات الوسطاء في الأدوية ومحال الاتجار في النباتات الطبية متحصلاتها الطبيعية.

ومن ثم خلا تعريف المنشآت الصيدلانية من أي علاقة بمصانع الأجهزة الطبية والكواشف العملية على الرغم من ضمه لمعامل ومراكز إجراء الدراسات اللازمة لضمان جودة وفاعلية ومأمونية المستحضرات والمستلزمات الطبية دون وجه حق. فلا يجوز ولا تستطيع المؤسسة الصيدلانية دراسة فاعلية ومأمونية جهاز التنفس الصناعي أو الكرسي المتحرك أو الآلات الجراحية أو حضانات الأطفال أو البرمجيات الطبية على سبيل المثال لا الحصر وهذا ما يؤكد تعريف المنشأة الصيدلانية في القانون السابق.

كما ذهب القانون حتى لتعريف معنى «الجهات الحكومية» بـ «الحالات الطارئة بينما أغفل وضع تعريف للمؤسسات الغير صيدلانية (مصانع الأجهزة الطبية والكواشف التشخيصية) والتي صدر القانون لتنظيمها والرقابة عليها.

ومن ثم فقد أصبح إجباريا اعتبار مصانع

ضرورة توفير المناخ الاستثماري الذي يتيح جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والدولية



تيسلا تخطط للتوسع في السيارات ذاتية القيادة



للقوى العاملة وإعادتها النظر في نظام القيادة الذاتية بعد حوادث في الولايات المتحدة وهذا قبل أشهر فقط من تخطيط ماسك لتسويق السيارات ذاتية القيادة. ورغم الشكوك بقيت «تيسلا» صامدة بقوة وارتفعت أسهما بنسبة ٩١,١ بالمائة لتصل قيمتها السوقية لأكثر من ٧٠ مليار يورو.

رقص الرئيس التنفيذي لشركة تسلا إيلون ماسك مع احتفال الشركة بتسليم أول سيارة «موديل ٣» أمام جمهور في مصنعها الجديد في الصين، في السابع من يناير ٢٠٢٠ وصرح إيلون ماسك حينها «نحن عازمون على مواصلة إقامة استثمارات كبيرة في الصين وغيرها. ومرة الشركة بفترة تحدى عصبية بسبب خفضها

حققت شركة تيسلا للسيارات الكهربائية نتائج جيدة خلال العام الماضي بعد أن سلمت ١١٢ ألف سيارة في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، كما بدأت مؤخراً في الإنتاج في مصنع جديد بشنغهاي، لكن الطريق أمام الشركة لا يزال مليئاً بالتحديات حول نظام القيادة الذاتية بعد ثلاث حوادث قاتلة.

أمازون تستخدم الطائرات لتوصيل طلبات زبائنها

وقامت الشركة في ديسمبر من العام ٢٠١٦، بأول عملية توصيل بطائرة بدون طيار في بريطانيا. وشهدت الشركة تقدماً بطيئاً منذ ذلك الحين، إذ في يونيو ٢٠١٩، قال جيف ويلك، الرئيس التنفيذي لأمازون ووردوايد كونسومر، إن الشركة تخطط للتوصيل بواسطة الطائرات بدون طيار في غضون أشهر، إلا أنها حتى الآن لم تبدأ بعد. وانضم ديفيد كاريون، المدير التنفيذي السابق لشركة بوينغ، إلى أمازون وتولى زمام المبادرة في برنامج الطائرات بدون طيار في مارس الماضي.

كما أوضحت الشركة أنها تحققت من صحة أكثر من ٥٠٠ عملية سلامة وكفاءة كجزء من طلبها للحصول على الشهادة. ولطالما عبرت الشركة عن نيتها لاستخدام الطائرات بدون طيار لتسليم الشحنات في غضون ٣٠ دقيقة أو أقل. وأعلن الرئيس التنفيذي لأمازون، جيف بيزوس، عن البرنامج لأول مرة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. وتقول أمازون إن لديها اليوم مراكز اختبار في الولايات المتحدة وحول العالم، وسجلت آلاف الساعات من الطيران.

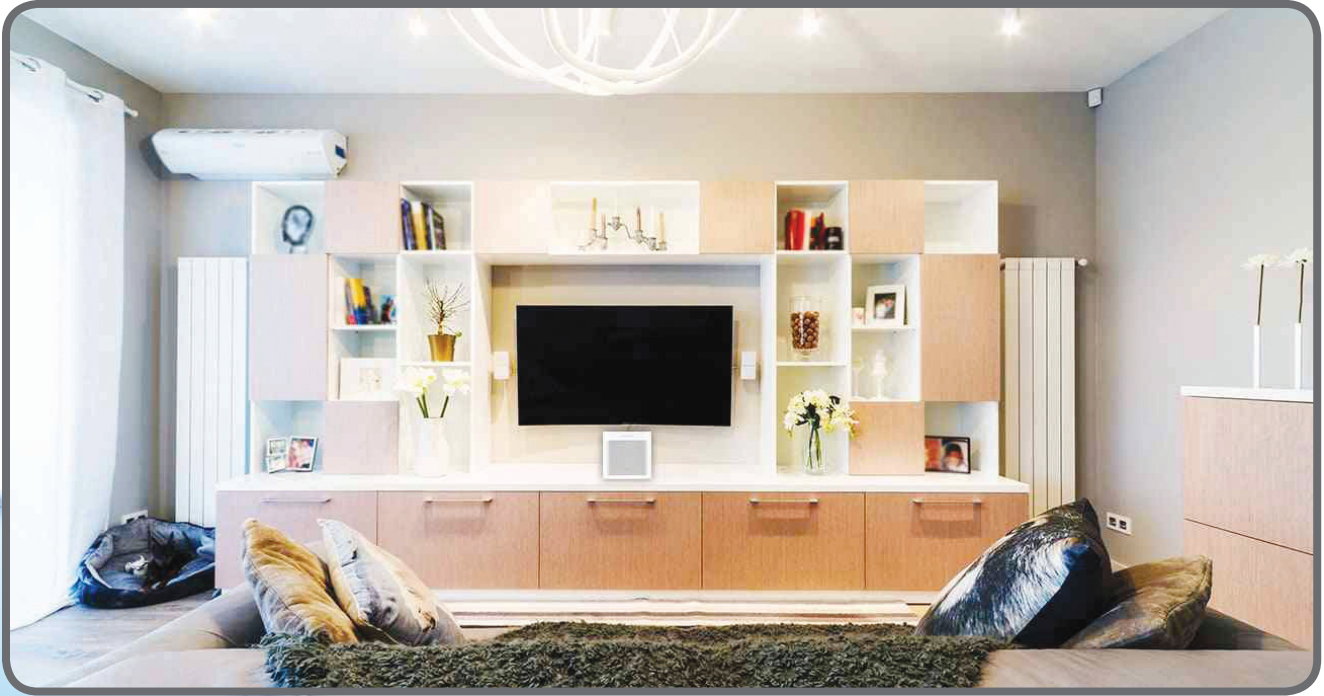
حصلت أمازون على شهادة مهمة من إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية، تقربها خطوة من إطلاق خدمة توصيل الطلبات عبر الطائرات بدون طيار في الولايات المتحدة الأمريكية. وتمتلك أمازون حالياً ما يسمى بشهادة الناقلات الجوية والمشغلات «بارت ١٣٥»، والتي يجب الحصول عليها قبل أن تبدأ الشركة في خدمات التوصيل عبر الطائرات بدون طيار. وقالت أمازون إنها ستستخدم الموافقة للبدء في اختبار عمليات التوصيل لكنها رفضت تحديد موعد أو مكان إجراء الاختبارات.

بسبب كورونا.. انخفاض إيرادات إل جي إلى ١٠,٥ مليار دولار خلال ثلاثة شهور

نسبة ربحية تحققها شركة إل جي إلكترونيكس للأجهزة المنزلية في تاريخها. وتأمل الشركة في المستقبل أن يرتفع حجم مبيعاتها مع زيادة اهتمام المستهلكين بحياة صحية أكثر. من جانب آخر، تأثرت أرباح شركة إل جي إلكترونيكس للترفيه المنزلي في الربع الثاني بإجراءات الإغلاق بما في ذلك إغلاق متاجر البيع بالتجزئة، حيث بلغت قيمة مبيعات الشركة ٢,٢٦ تريليون وون كوري (١,٨٥ مليار دولار أميركي)، بانخفاض نسبته ٢٤,٤٪ عن الربع الثاني من العام ٢٠١٩، وانخفض الدخل التشغيلي البالغ ١١٢,٨ مليار وون كوري (٩٢,٣٧ مليون دولار أميركي) بنسبة ٢٥,٩٪.

التي مكنتها من إدارة سلسلة التوريد وهيكلية التكلفة للتغلب على العاصفة التي أحدثها وباء كورونا العالمي والأزمة الاقتصادية العالمية. وأعلنت شركة إل جي إلكترونيكس للأجهزة المنزلية عن تحقيق إيرادات قيمتها ٥,١٦ تريليون وون كوري (٤,٢٢ مليار دولار أميركي) في الربع الثاني، بانخفاض نسبته ١٥,٥٪ عن ذات الفترة من العام ٢٠١٩، متأثرة بضعف الطلب العالمي خلال فترة الجائحة. كما انخفض الدخل التشغيلي البالغ ٦٢٨ مليار وون كوري (٥١٤,٢٣ مليون دولار أميركي) بنسبة ١٢,٥٪ على أساس سنوي على الرغم من أن نسبة هامش الربح التشغيلي البالغة ١٢,٢٪ تعد أعلى

قالت شركة إل جي إلكترونيكس، إن نتائجها المالية للربع الثاني من العام الجاري ٢٠٢٠ تأثرت بشكل كبير بالتداعيات السلبية لوباء فيروس كورونا "كوفيد ١٩" الذي أثر على دول العالم أجمع. وكشفت الشركة انخفاض إيراداتها المجمعة بنسبة ١٧,٩٪ لتصل إلى ١٢,٨٣ تريليون وون كوري (١٠,٥١ مليار دولار أميركي) مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٩، فيما تراجعت أرباحها التشغيلية بنسبة ٢٤,١٪ لتبلغ ٤٩٥,٤ مليار وون كوري ما يعادل ٤٠٥,٦٥ مليون دولار عن الدخل التشغيلي القياسي للربع الثاني من العام الماضي وتتمتع شركة إل جي إلكترونيكس بالمرونة الكافية



ابتكار جديد لتابعة الأجهزة المنزلية

للاحتياجات والسلوكيات البشرية، ومن ثم يحقق درجة أعلى من التفاعل بين الإنسان والحاسبات». وأضاف زانغ: «من أجل ابتكار منزل ذكي في الوقت الحالي، لا بد من تثبيت وحدة استشعار لكل جهاز من الأجهزة المنزلية، ولكن التقنية الجديدة هي الأولى من نوعها التي تتيح مراقبة جميع الأجهزة في أكثر من غرفة، بل في أكثر من دور من أدوار في آن واحد».

الأجهزة المختلفة، إذ يخترن بصمة معينة لذنبية كل جهاز والحيولة دون الخلط بينها، وذلك حسبما نشرت اليوم صحيفة «الشرق الأوسط». ويهدف فريق الدراسة من جامعة كورنيل الأمريكية إلى الإسهام في فكرة ابتكار منزل ذكي يعمل بشكل أكثر فعالية وتكاملاً، إذ أوضح تشينغ زانغ، المتخصص في مجال المعلوماتية، أن «إدراك الأنشطة المنزلية المختلفة يتيح للكمبيوتر فهمًا أفضل

توصل باحثون أمريكيون إلى ابتكار جديد يمكنه متابعة أداء ١٧ جهازاً مختلفاً من الأجهزة المنزلية، معتمداً على الذبذبات الصادرة عنها، لتنبئ المستخدم إلى توقف هذه الأجهزة بعد الانتهاء من عملها. ويستعمل الجهاز الجديد، المعروف باسم «فيبرو سينس»، أشعة الليزر، راصداً التغيرات الدقيقة في الذبذبات على الجدران والأسقف والأرضيات داخل المنزل، ويشتمل الجهاز على منظومة ذكاء صناعي تميز بين ذبذبات

ألف مبروك عضوية مجلس الشيوخ



أحمد يسري قطب

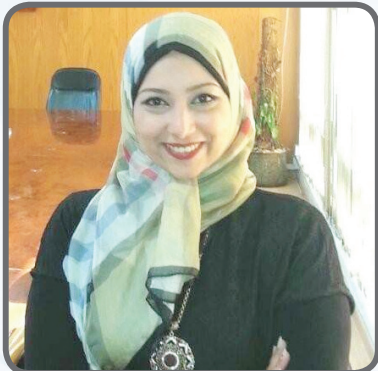
كما تُهنئ المهندس أحمد يسري قطب،
نجل رجل الصناعة يسري قطب بفوزه في
انتخابات مجلس الشيوخ.
وتدعو الله أن يوفقهما لما فيه صالح
مصر، وصالح الصناعة الوطنية



محمد المنزلاوي

تُهنئ غرفة الصناعات الهندسية
المهندس محمد المنزلاوي نجل المهندس
مجد الدين المنزلاوي وكيل الغرفة
السابق بفوزه في انتخابات مجلس
الشيوخ.

تتقدم غرفة الصناعات
الهندسية بخالص
التهنئة إلى نيرمين فاروق
مدير العلاقات العامة
بالغرفة أن رزقها الله
بأول مولود لها. ألف
مبروك..



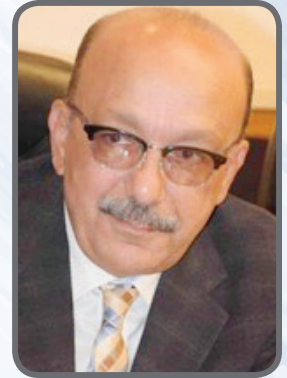
نيرمين فاروق



محمد العربي



حاتم خير



بهاء ديمتري

تهنئ غرفة الصناعات الهندسية السادة أعضائها بفوز ثلاثة
من أعضائها بعضوية مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية
للصناعة والتجارة .
وهم المهندس بهاء ديمتري رئيس لجنة المعارض بالغرفة،
والمهندس حاتم خير رئيس لجنة الاعلام بالغرفة ، والمهندس
محمد العربي ممثل مجموعة العربي للصناعة والتجارة
ألف مبروك للزملاء..



CAIROPAC

Head Office
ASAT for Trade & Industry
28 Hussein Wassif St. - Dokki 12311 - Giza - Egypt
Tel.: +202 333 859 71 - Fax: +202 333 859 70

Factory
Cairo for Packaging Production "Cairo Pac"
The North Expansion Sector, Industrial Zone
6th of October City - Egypt
Tel.: +2-02 38642061 - Fax: +2-02 38642063

E-mail: info@cairopac.com
E-mail: career@cairopac.com

ABOUT US

The 3 piece steel can remains one of the most efficient food packaging systems in the market place, Cairopac is a Can manufacturer using the highest quality techniques and materials.

It was established back in 2010 and started production process back in 2012, with a total manufacturing capacity of 350,000,000 can/year.

ASAT for trading and industry -the holding company of Cairopac- comes with 25 years of extensive experience in the Steel Food Can & Beverages packaging materials and 3 pieces cans toll manufacturing, giving Cairopac a unique edge in the market.

بافاريا® منظومة إطفاء متكاملة



- أجهزة إطفاء الحريق للسيارات
- أجهزة إطفاء الحريق اليدوية
- أجهزة إطفاء الحريق المتحركة على عجل
- مقطورات إطفاء الحريق
- أجهزة الإطفاء التلقائية الموضعية
- دواليب الحريق بمختلف أنواعها ومعداتها
- أجهزة الإنقاذ
- أنظمة الإنذار
- نظم مكافحة النيران بالإغراق الكامل
- معدات إطفاء الحريق
- مركز تدريب بافاريا لمكافحة الحريق
- معام اختبار أجهزة الإطفاء ISO/IEC 17025

في مواجهة الخطر هل تعتمد إلا على الأفضل؟



19944

مكتب تنفيذي القاهرة :
١٧ ش عماد الدين - القاهرة - ص. ب. ٢٠١٦ / ١١١١١ - القاهرة
تليفون : ٢٥٩١٠٠٥٠ - ٢٥٩٠٣٢٢٠ (٢) ٢٠ +
فاكس : ٢٥٩١٣٧٦٢ (٢) ٢٠ +

برج بافاريا الإداري :
شارع جسر السويس - أول طريق مصر الاسماعيليه - القاهرة
تليفون : ٢١٨٢ ٠٦٠٦ - ٢١٨٢ ٠٦٠٧ (٢) ٢٠ +
فاكس : ٢١٨٢ ٠٦٠٩ (٢) ٢٠ +

www.bavaria-firefighting.com
info@bavaria-firefighting.com